

إفانسة الحجة

جليل

محمد الحافظ في عهد

من اللوحة الأربعة بالسنة

فالف

عبد الحميد بن محمد بن (الضرب)



إِفَاهِمَةُ الْمُحِبَّةِ

عَلَى

مُحَمَّدٍ ابْنِ حَمَاطَةَ بْنِ عَمْرِو

بْنِ اللَّيْثِ ابْنِ الْأَرْبَعَةِ بِالسَّنَةِ

الْخَفَاءِ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَرْبَعَةِ





## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى . والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى .

اما بعد . فان وجوب العمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم معلوم بالضرورة من الشريعة الاسلامية . تواترت به نصوص الكتاب والسنة القطعية . فذكر المحقق على وجوب العمل بهما لا فائدة فيه . والقائمة البرهان على لزوم اتباعهما لا تجنى ثمره من ورائه . لانه امر ضروري لا يحتاج الى تصور او تصديق . ولا يفتر الى بحث وتحليل بل ان القائمة الدليل عليه تعد تحصيل حاصل . وهو مستحسن عند كل عاقل .

فهر ان هذا وان كان من الظهور بمكان . ومن الواضح بهما لا يحتاج الى بيان . تعاضى عنه اهل التقليد وتجاهلوه . وتغافلوا عنه واعملوه . حتى صار عندهم العمل بالكتاب والسنة ضلالا . واخذ الحكم منهما في نظرهم محالا . فجمعوا التقليد في الاحكام الشرعية من الواجبات . والعمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من الموهبات زاعمين ان العمل بالدليل سد بابها . وان بناء الفرع على اصله طوى سباطه . فلهذا كان من الواجب على كل مكلف تقليد أحد الاثمة . واتخاذ قوله في احكام الدين دليلا وحجة .

وغير خاف على ذى لب أن هذه الدعوى لم تصدر إلا من  
أهل الجهالات . ولم ينطق بها إلا أصحاب البطالات . لأنها  
معادمة للسنة والقرآن . وما أنزل الله بها من سلطان . بل  
هي عارية عن كل برهان . ففسادها بدهى غني عن  
كل إيضاح وبيان . لا يمارى فيه اثنان . ولا ينتطح فيه  
كباشان .

وقد استندوا فى زعمهم الباطل واعتمدوا فى دعواهم  
الواهية على حجة أبطل من الدعوى وأوهى وأوهن من قولهم  
المفترى وهي أن الاثمة لا يمكن أن يخفى عليهم دليل من  
أدلة الأحكام . ولا يجوز أن تمزب عنهم سنة من سنن النبي  
عليه الصلاة والسلام .

وعليه فإذا خالفوا الحديث أو خالفه بعضهم فالواجب  
تركه والعمل بما قالوه لأنهم لم يخالفوه إلا لدليل اقتضى  
ذلك وليس يمكن أن يكون من أسباب مخالفتهم له خفاؤه  
عليهم لأن ذلك مستحيل فى حقهم إذ إن السنة كلها نصب  
أعينهم فهم عالمون بجليها وخفيها عامها وخاصها مطلقها  
ومتقيدها مجملها ومبينها ناسخها ومنسوخها وغير ذلك مما  
لا يمكن لأحد أن يقف عليه بل ليس فى إمكان مخلوق أن  
يطلع على عشر معشار ما أطلعوا عليه أو يعلم أقل القليل  
ما وقفوا عليه فكيف يجوز لمدع أن يدعى = مع هذا =  
أنهم أخطأوا فى حكم من الأحكام الفقهية وخالفوا فيه لغير  
دليل سنة من السنن النبوية أنى له ذلك وهو متوقف

بالضرورة على العلم بما لهم فى الاحكام من مدارك وغيرهم  
ليس باهل لغرض تلك المسالك .

فعلى هذه الحجة يعتمدون فى ان اخذ الاحكام من ادتها  
واستنباط الفروع من اصولها غير جائز لاحد بعد الانتمى  
بل يلزم كل من جاء بعدهم تقليد احدهم واقتفاء أثره مع  
الاعتقاد الجازم بان كل قول صدر عنه فهو حق وصواب وان  
كان مغالفا للنص الصحيح لأنه لا يخالفه الا لخبيل راجح  
عليه كما قد علمت من تقرير مستندهم فيما زعموه .

ولما كانت هذه الحجة هي القطب الذى تدور عيه  
جهالاتهم المعروفة وخرافاتهم الماثورة التى تورثها خنهم  
عن سلفهم وتناقلوها على مر الاعوام والأيام وجعوه  
اساسا بنوا عليه ضلالتهم وشيدوا عليه صرح يضيهم  
من رد السنن النبوية الصحيحة التى لا معارض لها سوى  
قول الامام او قول بعض اتباعه رأيت ان يبان ما فيها  
من عوار من اوكد الواجبات . والكشف عما فيها من تحويه  
من المتأكدات ، والسكوت عما فيها من تزييف من أعظم الشكرات  
لجمعت هذه الرسالة مبينا ان حجتهم نفسها من ايطل اثرها  
وانها مبنية من قضايا واهيات ، مؤلفة من مقدمات فسادات .

كما اهنئت بأدلة نقليات ساطعات . وبراہین عقلیات  
لامعات . ان الاثمة وان اطلعوا على كثير من السنن فقد خفى  
عليهم كثير منها وخاب عنهم قدر غير يسير مما صح منها

ولست القصد به بحثي هذا سوى اظهار الحق ودعمر  
الباطل حتى لا يفتخر بهجتهم الداحضة ويعتمد عليها جاهل  
فلا يظن ظان اننى اريد به طعنا في مقام الائمة الاعلى  
وتنقيها لمكانتهم الاسمى فان ذلك لا يمكن ان يخطر ببال  
من يعرف مكانتهم السامية في العلم والدين ويعلم مقدار ما  
بذأوه من جهد في خدمة الشريعة الاسلامية ولكن هذا لا  
يمنع من بيان حق قد بينوه هم أنفسهم قبلنا وأوضحوا لنا  
طريقه وبينوا لنا سبيله . وسميت هذه الرسالة القائمة بالحجة ،  
على علم احاطة احد من الائمة الاربعة بالسنة وانى لأرجو  
أن اكون قد وفقت فيما قصدته وان يقع من المنصف موقع  
القبول ما حرره .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني ويرزقني علم ما  
ينفعني ويقربني اليه ويدخلني في زمرة العاملين بسنة  
رسوله صلى الله عليه وسلم الذابين عنها النافين عنها تحريفاً  
الغالين وانتحال المبطلين انه سميع مجيب .



## تمهيد

من ادعى ان كل قول قال به أحد الاثمة موافق للسنة فدعواه أدل دليل على جهله جهلا مركبا بالسنة وبأقوال الاثمة واسناد هذه الدعوى والاحتجاج لها باحاطة كل امام بالسنة كلها استدلال لباطل بما هو أبطل منه لأن احاطة شخص واحد بجميع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم متعذرة بل محال عادي لا يقول به ذو عقل سليم وكيف يجوز أن يدعى ذو العقل السليم من مرض الجهل دعوى مثل هذه والدلائل القاطعة ثابتة قائمة على أن صاحبها مخطيء قائل ما لا علم له به ويكفي في الدلالة على خطئه وبطلان زعمه أن تعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن مائة ألف وأربعة عشر الفا ممن روى عنه وسمع منه من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كما سيأتي عن الحافظ أبي زرعة الرازي ولا يجادل عاقل في أن هذا العدد الذي نصر أبو زرعة على أنهم كلهم رووا السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم يستحيل عادة أن يحيط شخص واحد بجميع ما رووه من السنن سفرا وحضرا قولاً وفعلًا وتقريراً حتى على فرض اجتماعهم في مكان واحد فكيف وقد تفرقوا في البلاد الاسلامية شرقاً وغرباً جنوباً وشمالاً واستوطنوا المدن البعيدة من دار الهجرة كما هو معلوم في التاريخ وهكذا القول فيمن روى عنهم من اتباعين وهلم جرا .

ولم تكن السنة مدونة مجموعة في عصر انصراف  
والتابعين حتى يكون لهذه الدعوى سبب يدورها بل ثار  
السنة محفوظة في صدور الرواة متفرقة بتصرفهم لانهم لم  
يمتنوا بتدوينها وكتابتها لاسرهم

الاول : انهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا من ذلك  
كما ثبت في صحيح مسلم خطبة ان تختلط بالقرآن العظيم  
الثاني : سعة حفظهم وسلاسة اذهانهم ولا اكثرهم كانوا  
لا يملكون الكتابة ثم حدث في اواخر عصر التابعين تدوير  
الانار وتبويب الاخبار وذلك بعد سنة عشرين او ثلاثين  
ومائة لكن لم يكن تدوينها منظما مذهبها ولا عاما شاملا لكل  
قطر شان كل شيء في بدايته انظر احوال العراقيين  
ص ٨٤ ج ١ والمقدمة للحافظ ابن حجر وتوزيع الحوائك  
للحافظ السيوطي .

وهذا مما يزيد تعمق احاطة احد = كائنا من كان -  
بالسنة جميعها وضوحا وبهائنا .

ولو كانت احاطة شخص واحد بالسنة ممكنة لك  
حفاظ الحديث وجهات من اجدر من يتصف بها لانهم جعلوا  
رواية الحديث مهم وخصصوا لها وقتهم ووجهوا لها عنايتهم  
ولم يشتغلوا بغيرها من معاناة النظر في الاحكام وادلتها  
وصرف وقت غير قليل في ذلك كما هو شان الانمة بل كان  
وقتهم مقصورا على رواية السنة وجمعها حتى انهم كانوا  
يعانون مشاق الرحلات الطويلة البعيدة المدى ومفارقة

اهلهم ووطنهم فى سبيل ذلك ولهذا كان فى اتباع الائمة  
غير الامام احمد من هذا الصنف من هو اكثر منهم حفظا-  
واوسع اطلاعا على السنة كما لا يخفى على ذى علم باحوالهم  
ومع هذا فلا يوجد أحد من أولئك الحفاظ الذين تصدوا  
لجمع السنة وحفظها أحاط بالسنة كلها بل ما من أحد منهم  
الا وعنده من السنة بعض ما ليس عند غيره كما تجده يروي  
عن بعض من لم يرو عنه غيره واعتبر ذلك بأصحاب الكتب  
السة المشهورة يظهر لك الامر جليا حيث تجد فى حفظ  
البخاري بعض ما ليس فى حفظ مسلم وفى حفظ هذا بعض  
ما ليس فى حفظ ذاك مع انهما كانا فى عمر واحد وهكذا  
الحال فى غيرهما فلا يمكن ان تجد أحدا من الحفاظ  
الجهابذة قد أحاط بالسنة كلها جليها وخفيها فهذا الزهري  
الامام المتفق على جلالة وسعة علمه وحفظه ذكر أبو حازم  
بحضرته حديثا فانكره وقال لا اعرفه فقال احفظت حديث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فنصفه قال أرجو  
قال اجعل هذا فى النصف الذى لم تعرفه وقريب من هذا ما  
اسنده ابن النجار فى تاريخه عن ابن ابي عائشة قال تكلم  
شاب يوما عند الشعبي فقال الشعبي ما سمعنا بهذا فقال  
الشاب أكل العلم سمعت قال لا قال فشطره قال لعلي قال  
فاجعل هذا من الشطر الذى لم تسمعه فافهم الشعبي  
والشعبي لا تخفى مكانته فقد كان من أئمة التابعين أدرك  
جمعا جما من الصحابة كما كان من أئمة الحديث ونقاده ومع

هذا وقد امام شباب موقف الصراحة والاعتراف بالحق ولم  
 يمنعه الانفة من الاقرار به كما لم تمنع الزهري الذي يغني  
 مجده ذكر اسمه عن التعريف بما كان له في هذا الشأن من  
 قدم راسخة وطول الباع وعلو الكعب لم تمنعه الانفة من  
 الاعتراف بحق لم يجد له ردا سوى الاقرار به في صراحة  
 لا يصف بها الا الائمة امثاله والقصتان ذكرهما الحافظ  
 السيوطي في التدريب .

وقد ذكر جماعة في كتب مصطلح الحديث أن استقرار  
 السنن والاحاطة بها ممكنان بعد استقرار جمع السنة  
 وتدوينها في السنن والمسانيد والمعاجم والاجزاء والفوائد  
 والمشتبهات مرتبة مهيبة بحيث يمكن للحافظ المستقرىء  
 المتتبع لما في كتب السنة أن يحيط بما فيها خبرا وبنوا  
 على هذا ما قرروه في مصطلح الحديث من أن الحافظ الجهد  
 اذا نص على نفي حديث وعدم وروده قبل نفيه ووجب العمل  
 به واما قبل استقرار تدوينها وجمعها فاتفقوا على أن  
 الاحاطة بها غير ممكنة وعللوا ذلك بأن الاحاديث كانت  
 متفرقة في صدور الرواة فيعذر الاحاطة بها انظر تدريب  
 الراوى للحافظ السيوطي .

وغير خاف أن السنة لم يتم تدوينها وجمعها وترتيبها  
 الا بعد عصر الائمة . على أن ما قاله علماء المصطلح من امكان  
 استقرار ما جاء في كتب السنة من السنن بعد استقرار  
 جمعها لا يخفى بعده وعدم مطابقتها للواقع كما يدل على  
 ذلك امران .

**أحدهما :** ان الاطلاع على جميع كتب السنة وما ألف فيها من السنن والمسانيد والمعاجم والفوائد والاجزاء البالغة الآلاف المؤلفة الموجودة في مشرق الأرض ومغربها لا يخفى على ذى عقل أن اطلاع شخص واحد عليها كلها واستقراءه جميع ما فيها غير ممكن ولا جائز عادة يؤيد هذا ويزيده بيانا .

**الامر الثانى :** وهو اننا نجد الحفاظ الذين كانوا في عصر استقرار تدوين السنة وجمعها وترتيبها كالنوى وابن الصلاح والعراقى والحافظ ابن حجر والحافظ السيوطي لم يستقرئ أحد منهم كتب السنة كلها ولم يحط بما فيها كما يدل على ذلك استدراك المتأخر منهم على المتقدم فكم استدرك النوى على ابن الصلاح والعراقى عليهما اما الحافظ ابن حجر فاستدراكاته على المتقدمين والمتأخرين من حفاظ الحديث ونقاده أمر معلوم لا يخفى على من له بعلم الحديث أدنى المام حتى قال عن نفسه كل حديث نقل عدد طرقه عن الحفاظ الاقدمين تتبعت طرقه فوقع لي بأكثر مما نقل عنهم واننى تتبعت طرق حديث انما الاعمال بالنيات من الكتب المشهورة والاجزاء المنثورة حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت ان أكمل له مائة طريق فكلامه هذا يكفي لى الدلالة على ما كان له في هذا العلم من طول الباع وكثرة الاطلاع ومع هذا فقد استدرك عليه الحافظ السيوطي الذى كان أقل منه حفظا ومعرفة واطلاعا

عدة احاديث يبض لها الحافظ ولم يعرف من خرجها ود  
مرتبها فخرجها الحافظ السيوطي وبين مرتبتها من حصر  
وضف وليس ذلك كما نضر عليه الثمراني في ضفاف  
الوسطى وكذلك الحافظ السيوطي ألف كتابه جمع الجوامع  
ولقدان يجمع فيه الاحاديث النبوية بأسرها كما قال في وز  
كتاب الجامع الصغير وسميته الجامع الصغير لانه مقتضب من  
الكتاب الكبير الذي سمته بجمع الجوامع ولقدت فيه جمع  
الاحاديث النبوية بأسرها اه وقال في خطبة جمع الجوامع  
هذا كتاب شريف حافل وثياب منيف راقل بجمع الاحاديث  
النبوية الشريفة كافل قصدت فيه الى استيعاب الاحاديث  
النبوية اه. ونواظمت على ما قرأه ووقف عليه من الكتب  
الحديثة وغيرها اثناء تاليفه لهذا الكتاب لاخذك المعب  
وانحلت حبوتك من الاستغراب وعلمت انه جدير وحقيق  
بما قاله فيه الملامة الشيخ صالح المقلبي في العلم الشاسع  
حيث قال ما زال الله يكرم كل متأخر بفضيلة يمتنع نفعها في  
الدين ويرتفق بها من وفق من المهتمين وكنت اتنسى  
واستغرب انه لم يتصد لجمع الحديث النبوي على هذا الوجه  
المقرب احد والقول لعلها كرامة ادخرها الله لبعض المتأخرين  
واذا الله اكرم بذلك واهل له من لم يكدر يرى مثله في مثل ذلك  
الامام السيوطي في كتابه المسمى بالجامع الكبير صرح بهذا  
المقصد في اوله وفي اول الجامع الصغير اه ورغم انه بهذا مجهودا  
عظيما في خدمة السنة النبوية فذكر فيه من الاحاديث ما

بذكره غيره ولم يأت أحد بكتاب مثل كتابه حتى أنه ذكر به  
نحو مائة ألف حديث على ما قاله حافظ المروزي أبو المصطفى  
المروزي القاسي وقال العلامة أحمد بن قاسم الحنفي الخنيسي  
في ثبته أن عدد أحاديث ثمانون ألفاً وذكره غيره واحد أنه مات  
قبل إكماله وولفت على كتاب لبعض المعاصرين لوجدته نقل  
من بعض تلاميذ أبي الملاء المروزي القاسي ما يفيد أنه

وعلى كل حال فقد استدرك على هذا الكتاب الذي ادعى  
الحافظ السيوطي أنه جمع فيه الأحاديث كلها ما لا يحصى من  
الأحاديث فقد قال العلامة المحدث سدي محمد بن جعفر  
الكتاني في ترجمة الحافظ أبي الملاء المذكور من كتابه  
سلوة الأنفاس أنه استدرك أحاديث كثيرة على الجامع الكبير  
للسيوطي تنيف على خمسة آلاف أه وقال العلامة المحدث السدي  
مرتضى الزبيدي في ترجمة أبي الملاء المروزي القاسي من  
معجمه حكى لي صاحبنا محمد بن عبد السلام بن ناصر وهو  
أحد طلبته الملازمين له من رسوخه في الفن وحسن ضبطه  
وحفظه ما يقضى به العجب ولما أقرأ الجامع الكبير للحافظ  
السيوطي استدرك عليه نحو عشرة آلاف حديث كان يفتداه  
في طرقة نسخته بحيث لو نقل ذلك في كتاب لجاء مجلداً أه  
وبهذا يظهر لك أن العلامة المناوي كان مصيباً عندما قال  
في شرحه الكبير على الجامع الصغير على قول الحافظ السيوطي  
في خطبته وقصدت فيه أي الجامع الكبير جمع الأحاديث  
النبوية بأسرها ما نعه وهذا بحسب ما اطلع عليه المؤلف لا

باعتبار ما فى نفس الامر لتمذر الاحاطة بها واناقتها على  
ما جمعه اجماع المذكور لو تم وقد اخترمته المنية قبل  
اكماله اه .

ما قررناه هنا وحررناه يتبين امران جليان ظاهران .

أحدهما تمذر احاطة أحد بالسنة جميعها ولو بعد  
استقرار تدوينها وجمعها وقد دللنا على ذلك بما نعتقد  
ان فيه مقنعا للمنصف .

ثانيهما ان هذه الدعوى = اعني دعوى احاطة كل واحد  
من الائمة بالسنة = ليس لها دليل تستند اليه ولا يؤيدها  
قول أحد يعتمد عليه وانما مصدرها جهلة المقلدين الذين  
لا يعرفون حتى حقيقة مذهبهم فضلا عن ان يعلموا مدارك  
امامهم وما هو دليل كل قول قال به فلهذا كان غير مستغرب  
صدور هذه الدعوى منهم لان الجاهل معذور بجهله وله ان  
يهرف بما يصوره له خياله ويهذى بما يوحى اليه عقله لكن  
ما لا جدال فيه ان هذا مقام لا يعتبر فيه قول جاهل  
ولا يقام فيه وزن للكلام غبي وانما العبرة فيه بكلام العلماء  
الذين اليهم المرجع ولهم القول الفصل فى مثل هذه المسألة  
وستلوا على مسامحك من أقوالهم ما يدلك على أنهم على  
خلاف ما زعمه اولئك المدعون متفقون ولدعواهم نابذون  
وبخطئهم معلنون مصرحون .



## اقوال العلماء في نفي احاطة احد من الائمة بجميع السنة

وهذا الذى بينته فى هذه المقدمة واوضحت دليله على سبيل الاجمال هو الذى نص عليه العلماء من اهل الحديث والفقه والاصول فصرحوا بنفي احاطة احد من الامة بجميع السنة وبالفوا فى الانكار على مدعى ذلك واليك بعض النصوص الواردة عنهم فى ذلك روى الخطيب عن محمد بن أحمد ابن جامع الرازى قال سمعت أبا زرعة وقال له رجل اليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث قال ومن قال ذا قلقل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن رآه وسمع منه اهـ نقله العافظ العراقي فى شرح الفيته ولم يتمقبه بشيء فيما يتعلق بنفيه وانكاره ان يحصى احد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما اقول هذا الامام الذى قل نظيره بين ائمة الحديث وحفاظه من أهمية لانه صادر عن هو خبير بهذا الشأن عليم بهذا الفن فقله مقدم بالضرورة على زعم من ليس له بالسنة خبرة ولا بعلم الرواية دراية كما هو حال اصحاب هذه الدعوى اذ هم ابعد الناس عن معرفة شيء من ذلك لجمودهم على التقليد ونبذهم النظر فى الدليل وراء ظهورهم ولا ريب في ان كل من يرجع فيه الى اربابه فلا يجوز لما قل

ان يمارض قول هذا الامام بكلام اولئك المدعين ما ليس  
لهم عليه برهان (1) .

وقال الامام حافظ المغرب ابن عبد البر فى التمهيد عد  
تلامه على حديث ابى هريرة اكل كل ذى ناب من السبع  
حرام، ليس احد الا ويؤخذ من قوله ويترك الا النبي صلى  
الله عليه وسلم فانه لا يترك من قوله الا ما يتركه هو  
وينسخه قولاً وعملاً والحجة ما قاله صلى الله عليه وسلم ليس  
فى قول غيره حجة ومن ترك قول عائشة فى رضاع الكبير  
وقول ابن عباس فى المتعة وغير ذلك من اقاويله وترك  
قول عمر فى تبدئة المدعى عليه باليمين فى القسامة وفى  
أن الجنب لا يتيمم وترك قول ابن عمر فى كراهة الوضوء  
بماء البحر وسؤر الجنب والعائض وغير ذلك وترك قول  
على عليه السلام فى أن المحدث فى الصلاة يبني على ما مضى  
منها وفى أن بني تغلب لا تأكل ذبائحهم وغير ذلك مما  
روى عنه كيف يستوحش من مفارقة واحد منهم ومع  
السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الملجأ عند  
الاختلاف وغير نكير أن يخفى على الصحابي والماحيين  
والثلاثة السنة الماثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1) وحتى على تسليم ما قاله بعض الحفاظ ان الناقلين من الصحابة من  
النبي صلى الله عليه وسلم منحصرين فى اربعة آلاف، او ألف وخمسة  
فان احاطة شخص واحد بما روى كل واحد من العدد المذكور متعذرة  
عامة اذا نظرنا الى آلاف التابعين وتابعيهم الناقلين عن هؤلاء الصحابة  
ومن المعلوم ان من الائمة الأربعة من لم تكن له رحلة فى طلب الحديث  
ومنهم من كانت بهامته فى الحديث مرجحاً كما ستعلمه .

الا ترى عمر في كثرة علمه وكثرة لزومه لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد خفى عليه من توريث المرأة من دية زوجها وحديث دية الجنين وحديث الاستئذان ما علمه غيره وخفى على ابي بكر حديث توريث الجدة فغيرهما اخرى ان تخفى عليه السنة فى خواص الاحكام وليس شيء من ذلك يضارهم اهـ .

وقال ابن تيمية فى رسالته رفع الملام = وهى من انفس ما افه ابن تيمية ومن الابحاث القيمة التى يجب على كل باحث الاطلاع عليها = ما نعه وليعلم انه ليس أحد من الائمة المقبولين عند الامة يعتمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شيء من سنته فانهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى ان كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر فى تركه وجميع الاعذار ثلاثة اصناف :

احدها عدم اعتقاده ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله  
الثانى عدم اعتقاده ارادة تلك المألة بذلك القول  
الثالث اعتقاده ان ذلك الحكم منسوخ وهذه الاصناف الثلاثة تتفرع الى اسباب متعددة السبب الاول ان لا يكون الحديث قد بلغه ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف ان يكون عالما بموجبه واذا لم يكن قد بلغه وقد قال فى تلك القضية بموجب ظاهر آية او حديث آخر او بموجب قياس او

موجب استصحاب فقد يوافق ذلك الحديث وقد يخالفه قال  
 وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف  
 مغالفا لبعض الأحاديث فان الاحاطة بحديث رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لم تكن لاحد من الامة وقد كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئا فيسمعه  
 أو يراه من يكون حاضرا ويبلغه أولئك أو بعضهم فمن  
 يبلغونه فينتهي علم ذلك الى من شاء الله تعالى من العلماء  
 من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ثم في مجلس آخر قد يحدث  
 أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئا ويشهده بعض من كان غائبا  
 عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم فيكون عند هؤلاء  
 من العلم ما ليس عند هؤلاء وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء  
 وانما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم  
 أو جودته واما احاطة واحد بحديث رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فهذا لا يمكن ادعاؤه قط اه وفي كلامه هذا من  
 التحقيق وبيان الاسباب الجلية في خفاء السنة على العلماء  
 من الصحابة وغيرهم مالا يحتاج الى بيان وتعليق، وقال ابن  
 القيم في اعلام الموقعين عند كلامه على ابطال حجج المقلدين  
 على وجوب التقليد ما نصه ونحن نسأل المقلدين هل يمكن  
 ان يخفي قضاء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على من  
 قلدتموه دينكم أم لا فان قالوا لا يمكن ان يخفى عليه ذلك  
 انزلوه فوق منزلة ابي بكر وعمر وعثمان وعلي والصحابة  
 كلهم فليس واحد منهم الا وقد خفي عليه بعض ما قضى الله  
 تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم به ثم ذكر جملة من السنن

التي خفيت على أبى بكر وعلي وعمر وعثمان وغيرهم من الصحابة وقال عقب ذلك وهذا باب واسع لو تتبعناه لجاء سفرا كبيرا فنسأل حينئذ فرقة التقليد هل يجوز ان يخفى على من قلدتموه بعض شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما خفي ذلك على سادات الامة أولا فان قالوا لا يخفى عليه وقد خفي على الصحابة مع قرب عهدهم بلغوا فى الغلو مبلغ مدعي العصمة في الائمة وان قالوا بل يجوز ان يخفى عليهم وهو الواقع وهم مراتب في الخفاء في القلة والكثرة قلنا فنحن نناشدكم الله تعالى الذى هو عند لسان كل قائل وقلبه اذا قضى الله ورسوله أمرا خفي على من قلدتموه هل تبقى لكم الخيرة بين قبول قوله ورده أم تنقطع خيرتكم وتوجبون العمل بما قضاه الله ورسوله عينا لا يجوز سواه فاعدوا لهذا السؤال جوابا وللجواب صوابا فان السؤال واقع والجواب لازم اهـ، وقال أبو بكر الرازى لا يشترط = فى حق المجتهد = استحضار جميع ما ورد في ذلك الباب اذ لا يمكن الاحاطة به نقله الشوكاني فى ارشاد الفحول عند كلامه على شروط الاجتهاد وأقره، وقال أبو اسحاق الشاطبي فى كتاب الاجتهاد من الموافقات الاجتهاد الواقع فى الشريعة ضربان أحدهما الاجتهاد المعتبر شرعا وهو الصادر عن أهله الذين اضطلعوا بمعرفة ما يفتقر اليه الاجتهاد والثاني غير المعتبر وهو الصادر عن ليس بمعارف بما يفتقر اليه الاجتهاد فأما القسم الاول فيعرض فيه الخطأ فى الاجتهاد أما بخفاء بعض الأدلة حتى يتوهم فيه ما لم

يقصد منه وأما بعدم الاطلاع عليه جملة وحكم هذا القسم  
 معلوم من كلام الاصوليين ان كان في أمر جزئي وأما ان  
 كان في أمر كلي فهو اشد وفي هذا الموطن حذروا من زلة  
 العالم، وقد قال الغزالي ان زلة العالم بالدنب قد تصير كبيرة  
 وهي في نفسها صغيرة وذكر منها امثلة ثم قال لهذه ذنوب  
 يتبع العالم عليها فيموت العالم ويبقى شره مستطيرا في  
 العالم اياما متطاولة فطوبى لمن اذا مات ماتت معه ذنوبه  
 وهذا الحكم مستمر في زلته في الفتيا من باب أولى فان  
 ربما خفي عليه بعض السنة او بعض المقاصد العامة في  
 خصوص مسأله فيفضي ذلك الى ان يصير قوله شرعا يتقلد  
 وقولا يعتبر في مسائل الخلاف وربما رجع عنه وتبين له  
 الحق فيفوته تدارك ما سار في البلاد عنه ويضل عنه تلافيه  
 فمن هنا قالوا زلة العالم مضروب بها الطبل اه وقد لخصته  
 واقتصرته منه على قدر الحاجة وكل ما قاله صحيح واقع في  
 كل مذهب من المذاهب المتبعة لا ينكره الا جاحد للحق مكابر  
 للواقع فكم لي المذاهب من مسائل قالها بعض الائمة وهي  
 تخالف السنة الصحيحة التي لا معارض لها ذهب اليها بناء  
 على ان لا نص فيها لخفائها عليه مع ان حكمها المخالف لما  
 قال ثابت بالنص الذي لا يجوز المدول عنه الى غيره وقد  
 صارت احكام تلك المسائل تعتبر عند اتباعه شرعا متبعا  
 ووحها منسلا بسبب صدورها عنه مع انه قد يرجع عنها  
 لرؤيته على النص المقضي لرجوعه عما قال ولا يتمكن من  
 ابطال رجوعه عما قال لاتباعه بسبب انتشار القول في

سائر البلاد كما يشير اليه كلام الشاطبي ولا جدال في ان  
الائمة معذورون في ذلك بل مأجورون لانهم أدوا ما يجب  
عليهم وبذلوا جهدهم فلئن أخطأوا بعد ذلك فهو خطأ بعد  
اجتهاد وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم  
فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله  
اجر واحد رواه أحمد والبخارى ومسلم من حديث ابي هريرة  
وانما يكون آثما موزورا من علم خطأ قول امامه وتبين له  
ضعف مدرجه ثم أصر على اتباعه فيما اخطأ فيه ونج في العناد  
فصار يتأول النصوص الصريحة ويحملها على ابعد المحامل  
التي لا يشهد لها عقل ولا نقل حتى يبقى قول امامه ساعيا  
من المعارضة فان من يقف على تلاعب المقلدين بالنصوص  
المخالفة لقول أئمتهم وتحريفها عن مواضعها لتصير موافقة  
لما قالوه يأخذ العجب ويجزم بأنهم مجانين ينطقون بما لا  
يدرون له معنى وهذا كله تمصب بارد وحمية بعيدة كل  
البعد عن روح الاسلام مناقضة لما جاء به القرآن وسنة النبي  
صلى الله عليه وسلم من الامر والحض على قبول الحق واتباعه  
ورد الباطل واجتنابه وقد ذم الله سبحانه وتعالى في كتابه  
اليهود أشد الذم ووبخهم اشنع توبيخ على هذه الصفة التي  
كانت الزم صفاتهم وأظهر خصالهم فكيف يليق بالمسلم ان  
يتجاهل الحق ويتعمى عنه بعد تبينه وظهوره ليشارك أشد  
الناس عداوة للمؤمنين في أخس صفاتهم وارذل نعمتهم  
ولسنا نقصد بهذا الدعوة الى هدم المذاهب الفقهية وترك  
العمل باقوال الأئمة بالكلية فان هذا امر لا نريده ولا يخطر

بيالنا لاتنا اول من يعمل بها ويتبعها وانما نقصد ترك العمل  
 بالقول الذى ظهر خطأه وكان النص يخالفه فهذا هو الذى  
 نريده ونقصده اذ لا معنى لاتباع قول تبين بالدليل انه خطأ  
 والجمود عليه والدفاع عنه بارتكاب التاويلات الباردة  
 والتحملات الفارغة فان الامام ليس معصوما من الخطأ بل  
 هو عرضة له كما هو شأن بني آدم كلهم وقد اعترف الائمة  
 كلهم بهذا وبينوا البيان الكافي الشافي أنهم يخطئون  
 كما يصيبون وان الواجب اتباع الحق عند خطئهم كما سيأتي  
 بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى .

### انتقاد عز الدين بن عبد السلام على المقلدين هذا التعصب المزرى

وقد نعى سلطان العلماء عز الدين ابن عبد السلام على  
 المقلدين هذا التعصب المزرى وانكر عليهم انكارا شديدا هذا  
 الجمود الممقوت على الخطأ الصريح فى كلمة ننقلها هنا لان  
 فيها شاهدا لموضوع بحثنا كما أنها عبرت احسن تعبير عن  
 حالهم وموقفهم من النصوص التى تخالف مذهبهم فقد قال  
 فى قواعده الكبرى من العجب العجيب ان يقف المقلد على  
 ضعف ماخذ امامه وهو مع ذلك يقلده كأن امامه نبي ارسل  
 اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به احد  
 من اولى الالباب بل تجد احدهم يناضل عن مقلده ويتعجل  
 لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأواها وقد رأيناهم يجتمعون  
 فى المجالس فاذا ذكر لاحدهم خلاف ما وطن عليه نفسه



تعجب منه غاية العجب لما الفه من تقليد امامه حتى ظن ان الحق منحصر فى مذهب امامه ولو تدبر لكان تعجبه من مذهب امامه أولى من تعجبه من مذهب غيره فالبعث مع هؤلاء ضائع مفض الى التقاطع والتداير من غير فائدة يجديها فالاولى ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب امامه قال لعل امامي وقف على دليل لم أقف عليه ولا يعلم المسكين ان هذا مقابل بمثله وتفضيل لخصمه بما ذكره من الدليل الواضح فسبحان الله ما أكثر من اعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكرته وفقنا الله تعالى لا تباع الحق اينما كان وعلى لسان من ظهر اه كلام هذا الامام وهو دال على تشابه عقول المقلدين وتماثل أفكارهم لان هذا الهذيان الذى حكاه عنهم عز الدين ابن عبد السلام هو نفس ما يحتجون به اليوم لتأييد مذهب امامهم ورد ما عارضه من النصوص النبوية الصحيحة التي لا معارض لها فموقفهم من السنة المخالفة لمذهب امامهم في القرن السابع الذى كان فيه عز الدين بن عبد السلام هو موقفهم منها اليوم وهو أواخر القرن الرابع عشر وهذا ان دل على شيء فانما يدل على أنهم فى جهلهم وعنادهم كالحنقة المفرغة التي لا يدرى أين طرفاها .

وهذه الحجة الباردة التي تمسكوا بها واتفقوا على الاستدلال بها انما هي حجة الماجزين لأن من يكون على بينة من أمره واثقا بمستنده لا يفزع عند الحجاج الى مثل

هذه الشبهة الواهية البالية التي تنبىء بفرار صاحبها  
 ومروبه من ميدان المحاجة بل يقارع الحجة بمثلها وينقض  
 البرهان بشبهه أو اقوى منه اما محاولة رد الدليل الصحيح  
 القوى بمثل هذه الابطال التي حكاه عنها عز الدين بن  
 عبد السلام ونسبها نحن ايضا منهم فهو اولا اقرار صريح  
 بالمعز والاعان وتسليم لدليل الخصم وثانيا مقابله من طريق  
 الخصم بمثله بل وتفضيل له كما قاله سلطان العلماء  
 فيما نقلناه عنه قريبا فصار كلامهم حجة عليهم وانقلب  
 شبهتهم برهانا ساطعا على جهلهم وهكذا يفعل العناد وانتعصب  
 بصاحبهما نساله سبحانه وتعالى ان يوفقنا للعمل بالحق  
 ويجنبنا العمل بالباطل، فهذه اقوال جماعة من العلماء  
 الاعلام وجهابذة انفقوا سنة النبي عليه الصلاة والسلام  
 تنقض دعوى المقلدين وتبطلها وتدل على انفراد جهلتهم  
 بادعائهم لم يسبقهم اليها قائل ولم تخطر ببال عاقل لان  
 العلماء متفقون على مخالفتهم فيما زعموه وبطلان ما ادعوه  
 واخترعوه كما علمت من نصوص من اقتصرنا على نقل كلامهم  
 واكتفينا به روما للاختصار ولانا لم نقصد استقصاء كل  
 قول يدل على بطلان هذه الدعوى وذكره هنا اذ ان ذلك لا  
 يمكن ان يستقصى لكثرتة مع ما في الاكثار من نقل ذلك من  
 ملل القارئ وسامه وانما اردنا الاشارة الى شيء يسير  
 يدل على غير ما لم نورد هنا .

فصریح هؤلاء العلماء وشهادتهم بخفاء بعض الأدلة الشرعية على الاثمة من الأدلة القاطعة على بطلان ما رعبه المقلدون لأن كل واحد ممن نقلنا كلامهم كان مجتهدا في مذهبه ومن اثمة التخریج على اقوال الاسام وقواعده فشهادتهم شهادة مبنية على علم وخبرة لانهم خبروا القوال الاثمة وسبروا مداركهم فيها فهم اعلم بحالهم من كل مدع منقول ما لا علم له به .

### ذكر الأدلة القاطعة على بطلان هذه الدعوى

ان هذه النصوص التي مرت بك نافية في ابطال هذه الدعوى لما بيناه انفا لكننا لا نعتد عليها ولا نكتفى بها وحدها بل سنذكر من الأدلة القاطعة والبراهين اللامعة ما يزيد بطلانها وضوحا وبيانا .

الدليل الاول على بطلانها انها دعوى عارية عن دل دليل وكل ما كان كذلك فهو باطل اما الصغرى فدليلها الحس والمشاهدة لان كل من ناظر المقلدين وطالبهم باقامة الدليل على دعواهم وجدهم عاجزين عن ذلك عجزا كليا كما شاهدنا نحن ذلك منهم مرارا وشاهده غيرنا كذلك وما بالهم من قدم فقد نقلنا انفا عن عز الدين بن عبد السلام ما يدل على واقعية ما نقول وان عجزهم عن اقامة الدليل على هذه الدعوى فعمل المتقدم منهم والمتأخر واما الكبرى فدليلها قوله تعالى قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين فهذا برهان قاطع على بطلانها لان مقدمتيه يقينيتان كما علمت .

الدليل الثاني ان الواقع المشاهد يقضي ببطلانها لان من تتبع السنن الواردة في الاحكام وقارن بينها وبين اقوال الائمة وجد ما لا يحصى كثرة من الاحاديث التي خالفوها = انفرادا واجتماعا = وهي صحيحة مما يعد انكاره مكابرة وجعودا لامر واقع مشاهد ونحن لا ننكر ان من يبرئ تلك الاحاديث ما كان معلوما عندهم وتركوا العمل به لسبب اوجب ترك العمل به في نظرهم قد يكون سببا صحيحا مسوغا لترك العمل به وقد يكون ضعيفا بل فاسدا لا يسوغ ترك العمل بالحديث كما بينت ذلك وفصلت الكلام فيه تفصيلا لا تظفر به في كتاب في مقدمة كتابي الاعلام بما خالف فيه الائمة السنة الصحيحة من الاحكام .

غير ان مما لا يمكن ان ينكر أيضا ان من بين الاسباب الموجبة لترك عملهم بتلك السنن خفاء بعضها عليهم وقس تقدم عن ابن تيمية ان خفاء الحديث وعدم بلوغه الى العالم هو السبب الغالب على أكثر ما يوجد من اقوال السنن مخالفا لبعض الاحاديث كما نقلنا عن ابن القيم ان خفاء بعض السنن على الائمة أمر واقع لا سبيل الى انكاره يؤيده هذا ويزيده وضوحا .

الدليل الثالث وهو ما نقل عن الائمة من التوقف في مسائل كثيرة لا يحصيها العد فقد قال ابن وهب لو كتب عن مالك لا أدري لملأنا الالواح نقله ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله .

وقال الغزالي في المستصفى ليس من شرط المفتي ان يجيب عن كل مسألة فقد سئل مالك عن اربعين مسألة فقال في ستة وثلاثين منها لا ادرى وكم توقف الشافعي بل والمصابة في المسائل اه .

وقال ايضا في باب آفة العلم من الاحياء وكان في الفقهاء من يقول لا ادرى اكثر مما يقول ادرى منهم سفيان الثوري ومالك بن أنس واحمد بن حنبل اه وفي ترجمته مالك من تهذيب الاسماء واللغات للنووي قال ابو حاتم الرازي حدثنا أحمد بن سنان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول كنا عند مالك ف جاء رجل فقال يا ابا عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر حملني أهل بلدي مسألة أسألك عنها فقال فسل فسأله فقال لا احسن فقطع بالرجل كأنه جاء الى من يعلم كل شيء فقال واي شيء اقول لا هل بلدي اذا رجعت اليهم فقال قل قال لي مالك بن أنس لا احسن اه وفي تهذيب الاسماء واللغات ايضا قال ابو حنيفة قدمت البصرة وظننت اني لا أسأل عن شيء الا اجبت فيه فسالوني عن أشياء لم يكن عندي فيها جواب اه .

ومن المعلوم ضرورة ان سبب توقفهم عن جواب ما سئلوا عنه هو خفاء الدليل عليهم وعدم علمهم بما يمكن أن يستخرج منه حكم السؤال نعا او استنباطا هذا امر جنسي لا ينكره الا جاهل والا فما السبب في عدم اجابة الامام مالك عن سؤال ذلك الرجل الذي حملة أهل بلده مسألة واحدة

دعتهم الحاجة الى معرفة حكمها الى ارسال رجل منهم وتكلمه  
مماناة المشاق في سفر تبلغ مسافته ستة أشهر كما رواه  
أبو حاتم الرازي بإسناد في نهاية الصلة لان أحمد بن  
سنان ثقة من رجال البخاري ومسلم قال عنه ابن أبي حاتم  
انه امام أهل زمانه وعبد الرحمن بن مهدي لا يسأل عن  
حاله فانه الامام الحافظ المتفق على جلالته وأمامته في علوم  
السنة فكيف يعقل ان يجيب الامام مالك ذلك الرجل الذي  
علمت مقدار ما عاناه في سبيل معرفة حكم مسألة واحدة  
بقوله لا أحسن ويرده من سفره الطويل بخفي حنين جارا  
وراءه أذيال الخيبة لولا خفاء دليل حكمها عليه فمن ظن بهذا  
الامام انه امتنع عن جواب سؤال هذا الرجل مع علمه  
بحكمه فهو من أجهل الناس بقدره ومكانته الدينية ومنزلته  
السامية ومما يؤيد هذا ان عبد الرحمن بن مهدي الذي  
روى هذه القصة وحضرها قال ان الرجل قطع به كانه جاء  
الى من يعلم كل شيء فتمجب من اعتقاده ان مالكا يعلم كل  
شيء فمالك في نظر عبد الرحمن بن مهدي تلميذه الخبير  
به العليم بحاله لا يعلم كل شيء وفي نظر الجاهلين الجامدين  
يعلم كل شيء لا تمزب عنه شاذة ولا فاذة من أدلة الأحكام  
وهكذا نرى ان خفاء الأدلة وعدم الاطلاع عليها هو السبب  
في كل ما جاء عن الأئمة من التوقف في الاجابة عن المسائل التي  
سئلوا عنها هذا هو السبب المعقول الذي لا يمكن تعليل توقفهم  
بغيره ولا يقال انهم توقفوا عن الجواب تورعا وفرادا من  
الفتوى لان الفتوى كانت عملهم فليس معقولا ان يتورعوا

عنها وقد نصبوا أنفسهم لها وكانوا مقصودين لبيان احكام النوازل التي تنزل بالناس في عصرهم وقد رايت في القصة المتقدمة عن ابي حاتم الرازي كيف ارسل اهل ذلك البلد رجلا منهم الى مالك يسأله عن مسألة وسافر من أجلها مسافة مئة اشهر مما يدل على ان تصدرهم المفتوى كان معلوما للقريب والبعيد بل ان الفتوى كانت أساسا هاما من الاسس التي بنيت عليها المذاهب الفقهية فكيف يتصور ان توقفهم كان تورعا وفرارا من شيء كان أساس مذهبهم المنتشرة شرقا وغربا . فالاعتذار بهذا عن توقفهم اعتذار غير مجد ولا مفيد لان الواقع يكذبه ويبطله يؤيد هذا ويوضحه .

الدليل الرابع وهو أنه قد ثبت عن الائمة ما هو اصرح من هذا وأبين في الدلالة على خفاء بعض السنن عليهم تقتصر هنا على ذكر بعض الامثلة التي تدل على غيرها وترشد الى ما ثبت عنهم في سواها .

فمن ذلك ما ذكره ابن قتيبة في تاويل مختلف الحديث قال روى ابو عاصم عن ابي عوانة قال كنت عند ابي حنيفة فسئل عن رجل سرق وديا (1) فقال عليه القطع فقلت له حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن يعقوب بن حبان عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر ولا كثر (2) فقال ما بلغني هذا اه وهذا حديث

(1) الودي فتح الرواد وكسر الدال المهملة والياء المشددة نحل صابر  
(2) اللد فتح المثلثة اسم جامع لفرط واليايس . عن الرضب والنصب  
والكثر بفتح الكاف . والثاء المثلثة جمار النحل .

رواه احمد وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة والحاكم  
والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان والبيهقي والمنقول من  
أبي حنيفة عدم القطع لهما ذكر في الحديث كما في هداية  
المجتهد ونهل الاوطار للموكانى وسبل السلام الامير الصنعاني  
فلعله رجع الى العمل بهذا الحديث بعد أن أخبر به .

ومن ذلك ان مالكا سئل : بمحضر ابن وهب -- عن  
تخليل اصابع الرجلين في الوضوء فقال ليس ذلك على الناس  
قال ابن وهب فتركته حتى خلف الناس فقلت له عندنا في  
ذلك سنة قال وما هي قلت حدثنا الليث بن سعد عن  
زيد بن عمرو الماعري عن ابن عبد الرحمن الحلبي عن  
المستورد بن شداد القرشي قال رايت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يدلك بخصره ما بين اصابع رجليه فقال مالك ان  
هذا حديث حسن وما سمعت به الا الساعة قال ابن وهب  
ثم سمعته بعد ذلك سئل فامر بتخليل اصابع الرجلين انظر  
ترجمة مالك للعلامة الزواوي المطبوعة مع المدونة والحديث  
رواه ابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة وفي الباب  
احاديث من جماعة من الصحابة ومع ذلك لم تبلغ مالكا  
حتى أخبره ابن وهب بحديث المستورد بن شداد .

ومن ذلك ان مالكا قال في المدونة لا أعرف قول الناس  
في الركوع سبحان ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي  
الاعلى وانكره وهذا يدل دلالة واضحة على انه لم تبلغه  
الاحاديث الكثيرة الواردة بهذين الذكرين في الركوع



والسجود التى منها حديث حذيفة رواه مسلم وأبو داود  
والنسائي والترمذى وابن ماجة وحديث عقبة ابن عامر  
رواه احمد وأبو داود وابن ماجة والحاكم وابن حبان فى  
صحيحه وحديث ابن مسعود رواه أبو داود والترمذى وابن  
ماجة وفى سنده انقطاع وحديث جبير ابن مطعم رواه  
البزار والطبراني فى الكبير وحديث أبي بكره رواه البزار  
والطبراني أيضا فلم يبلغ حديث واحد من هذه الاحاديث  
مالكا حتى قال ما قد سمعت وقد تاول ابن رشد وغيره  
كلام مالك بما لا فائدة فيه .

ومن ذلك ان البيهقي والنووى وغيرهما من ائمة مذهب  
الشافعي خافوه فى مسائل لم يبلغه فيها الحديث كما ستقف  
عليه فى كلام النووى الذى نقلناه فى الدليل العاشر .

ومن تتبع كلام الائمة وجد من هذا ما فيه الدليل  
القاطع على بطلان دعوى المقلدين .

**الدليل الخامس** على بطلانها ان الائمة خالفوا الاجماع  
المتيقن المقطوع به فقد قال ابن حزم انه أفرد اجزاء ضخمة  
فيما خالف فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء  
وفيما قاله كل واحد منهم مما لا يعرف احد قال به قبله  
وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الاجماع المتيقن  
المقطوع به انظر ص 273 - ج 9 من المحلى وقال أيضا وكم قصة  
خالف فيها الائمة الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف

والسجود التى منها حديث حذيفة رواء مسلم وأبو داود  
والنسائي والترمذى وابن ماجة وحديث عقبة ابن عامر  
رواه احمد وأبو داود وابن ماجة والحاكم وابن حبان فى  
صحيحه وحديث ابن مسعود رواء أبو داود والترمذى وابن  
ماجة وفى سنده انقطاع وحديث جبير ابن مطعم رواء  
البخارى والطبراني فى الكبير وحديث أبي بكر رواء البخارى  
والطبراني أيضا فلم يبلغ حديث واحد من هذه الاحاديث  
مالكا حتى قال ما قد سمعت وقد تأول ابن رشد وغيره  
كلام مالك بما لا فائدة فيه .

ومن ذلك ان البيهقي والنووى وغيرهما من ائمة مذهب  
الشافعي خافوه فى مسائل لم يبلغه فيها الحديث كما ستقف  
عليه فى كلام النووى الذى نقلناه فى الدليل العاشر .

ومن تتبع كلام الائمة وجد من هذا ما فيه الدليل  
القاطع على بطلان دعوى المقلدين .

الدليل الخامس على بطلانها ان الائمة خالفوا الاجماع  
المتيقن المقطوع به فقد قال ابن حزم انه أفرد اجزاء ضخمة  
فيما خالف فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء  
وفيما قاله كل واحد منهم مما لا يعرف أحد قال به قبله  
وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الاجماع المتيقن  
المقطوع به انظر ص 273 - ج 9 من المحلى وقال أيضا وكم قصة  
خالف فيها الائمة الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف

وقد اردنا لذلك كتابها ضخما انظر ص 5 من المصدر نفسه  
 لمصر على مخالفتهم للاجماع بنوعيه القولى والسكرتسى  
 واجماع الصحابة اتفق العلماء على حجيته فهو اصح اجماع  
 والقواء لان الاجماعات المحكية عن غيرهم فى كتب الفق  
 وكتب الخلاف لا يسلم غالبا من النقد كما بينت ذلك  
 بادلته فى مقدمة كتابى الاعلام ولهذا كانت حجية اجماع  
 الصحابة محل اتفاق حتى ممن انكر الاجماع من اصله  
 كالامام احمد وداود وابن حبان وابن حزم ولم يخالف فى  
 حجيته الا طائفة من المبتدعة لا يعتد بخلافهم كما قال  
 الشوكانى فى ارشاد الفحول .

وهذا هو السبب فيما قاله البرزلى ونقله عن جماعة من  
 شيوخه ان اجماعات ابن حزم من اصح الاجماع انظر  
 ص 17 من رسالة العلامة المسناوى فى القبض .

فماذا عسى ان يقولوا فى مخالفة الائمة لهذه الاجماع  
 القطعية التى ذكرها ابن حزم فان التزموا دعواهم وقالوا  
 ان الملة فى مخالفتهم لها هى اطلاعهم على دليل راجح او  
 علمهم بناسخ لها فتقولهم باطل دال على جهلهم من وجهين :  
 احدهما ان الاجماع مقدم ومرجح على جميع الادلة اذا  
 سارحته كما هو مقرر فى اصول الفقه قال الغزالي فى  
 المستصفى يجب على المجتهد فى كل مسألة ان يرد نظره الى  
 الدفى الاصلى قبل ورود الشرع ثم يبحث عن الادلة السمية  
 المبيزة فينظر اول شىء فى الاجماع فان وجد فى المسألة

اجماعا ترك النظر فى الكتاب والسنة فانهما يقبلان النسخ والاجماع لا يقبله فالاجماع على خلاف ما فى الكتاب والسنة دليل قاطع على النسخ اذ لا تجتمع الامة على الخطا اه وقال العلامة عبد العلى الانصارى فى شرح مسلم الثبوت فى اصول فقه الحنفية الاجماع مقدم ومرجح على جميع الادلة عند معارضته اياها لأنه لا يكون منسوخا بكتاب او سنة ولا يكون باطلا فتعين ان يكون الكتاب والسنة ونو كانت متواترة منسوخة والاجماع كاشف عن النسخ اه وفى جمع الجوامع للمتاج السبكي ممزوجا بشرحه للمعلى ويرجح الاجماع على النص لانه يؤمن فيه النسخ بخلاف النص اه وقال الشوكانى فى الارشاد بعد ان نقل عن جماعة ان الاجماع حجة قطعية ما نصه وقال الاصبهانى ان هذا القول هو المشهور وانه يقدم الاجماع على الأدلة كلها ولا يعارضه دليل اصلا ونسبه الى الاكثرين قال بحيث يكفر(1) مخالفه او يضل ويبدع اه فتبين من هذه النصوص ان الاجماع راجع (2) مقدم على كل ما عارضه وبهذا يظهر جليا ان تحليل مخالفة الائمة لتلك الاجماعات القطعية بأطلاعهم على دليل راجح عليها لايجوز هنا لما علمته.

**ثانيهما** ان الاجماع لا يجوز نسخه كما علمت من النصوص التى نقلناها آنفا لأنه لا ينمقد الا بعد وفاة النبي صلى الله

(1) كفر مخالف الاجماع مقيد بقيد لا بد منه وهو ان يكون الاجماع معلوما من الدين بالضرورة اما الاجماع الذى ليس كذلك فلا يكفر منكروه اذ كيف يكفر منكروه وفى حجيته بل فى وقوعه خلاف !!!

(2) هذا ما ذهب اليه الجمهور وخالفهم جماعة من العلماء فقالوا ان النص مقدم عليه وقد بينت الراجع من القولين فى بعض تاليفي

عليه وسلم والنسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم  
لانقطاع الوحي بوفاة صلى الله عليه وسلم فلهذا كان الاجماع  
لا ينسخ ولا ينسخ به كما هو معلوم في اصول الفقه فذا  
اجمعت الامة على خلاف حديث فذلك دليل على وجود ناسخ  
لذلك الحديث لا ان الاجماع هو النسخ  
كما قد يتوهم من كلام الغزالي الذي نقلناه فيما سبق على  
ان في جواز وقوع ذلك بحثا ليس هذا موضعه .

بما قررناه يتضح ان الاجماع سالم من معارضة غيره من  
الدلة له ولهذا كان من شروط الاجتهاد الأساسية ان يكون  
المجتهد خبيراً بمواقع الاجماع حتى لا يقع في مغالطاته  
فيكون خارقاً له وخرق الاجماع غير جائز وقد مر بك في  
كلام الغزالي وغيره من علماء الاصول ما يشير الى هذا .  
وبهذا الوجه تعلم ان تعليل مخالفة الائمة لتلك الاجماع  
القطعية باطلاعهم على ناسخ لها باطل غير جائز ايضاً فلا  
توجد اذا علة يمكن ان يعلل بها مخالفتهم لتلك الاجماع  
القطعية غير علة واحدة لا ثاني لها وهي خفاؤها عنهم  
وعدم علمهم بها .

واذا ثبت خفاء اجماع الصحابة عليهم الذي هو في حيز  
القلة المتناهية بالنسبة للسنن الكثيرة المتكاثرة فخفاء بعضها  
عليهم اولى واجدر بالضرورة والبيدية .

الدليل السادس ان احاطة واحد بالسنة جميعها مستحسنة  
علمه بجميع ما رواه الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم

وذلك امر متعذر مستحيل عادة لان عدد الصحابة كثير لا  
يمكن احصاؤه واستقصاؤه كما قال الحافظ العراقي في  
النيته :

والمد لا يحصيهم فقد ظهر ♦ سبعون الفا يتبوك وحضر  
الحج اربعمون الفا وقبض ♦ عن ذين مع اربع الاف تنض

وكتب في شرحه الوسط على هذين البيتين ما نعه حصر  
الصحابة رضي الله تعالى عنهم بالمد والاحياء متعذر لتفرقهم  
في البلدان والبادى وقد روى البخاري في صحيحه ان كعب  
بن مالك قال فى قمة تخلفه عن غزوة تبوك وأصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كثير لا يحصرهم كتاب حافظ يعنى  
الديوان اهـ

وقال أيضا فى نكتته على ابن الصلاح لاشك انه لا يمكن  
حصر الصحابة بعد فشو الاسلام وقد ثبت فى صحيح البخارى  
ان كعب بن مالك قال فى قمة تخلفه عن غزوة تبوك لا  
يجمعهم كتاب حافظ يعنى الديوان هذا فى غزوة خاصة وهم  
مجتمعون فكيف بجميع من رآه مسلما اهـ فكيف يمكن ان  
يحيط واحد بجميع ما رواه الصحابة وقد علمت ان حصرهم  
واحصاءهم غير ممكنين ولا يجادل عاقل فى ان الاحاطة بما  
رووه متوقفة على حصر عددهم ومعرفة أعيانهم وحيد  
ذلك متعذر غير ممكن فالاحاطة بما رووه متعذرة غير  
ممكنة أيضا .

وعلى فرض صحة حصر عددهم فيما قاله الحافظ أبو زرعة  
الرازى ونقله عنه الحافظ المراقى فى شرح الألفية

والحافظ في الاصابة من أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه وفي رواية ممن رآه وسمع منه فإنه غير خائن = حتى على فرض صحة حصرهم في هذا العدد = تعذر احاطة واحد بما رواه مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة حتى لو فرضنا اجتماعهم في بلد واحد فكيف وقد تفرقوا في البلاد الاسلامية مشرقها ومغربها كما هو معروف في التاريخ ولهذا كان هذا العدد علة في استحالة الاحاطة بالسنة عند الحافظ أبي زرعة الذي حصرهم فيه لانه لما قيل له اليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث قال ومن قال ذا قلقل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه اهـ .

فعلل انكاره ان يحصى أحد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكره من كون عدد الصحابة مائة ألف وأربعة عشر ألفاً مما يزيد تعذر الاحاطة بما رويوه وضوحاً ان هذا العدد الذي ذكره أبو زرعة روى عنه أضعاف مضاعفة من التابعين وهلم جرا الى عصر الائمة أضف الى هذا ان السنة لم تكن مدونة مجموعة في ذلك العصر بل كانت متفرقة بتفرق روايتها في البلدان والامصار ولم تكن للائمة = غير الامام أحمد = الرحلات الواسعة في طلب الحديث وروايتها

بلى ان مانكا لم يخرج من العجاز وأبو حنيفة لم تكن له  
 ثمانية برواية السنة أما الشافعي لرحلته معدودة معصورة  
 لم تكن واسعة كرحلة حفاظ الحديث الذين تصدوا لروايته  
 وجمعوا وقتهم مقصورا على طلبه وجمعه ، ومن الجلي البين  
 ان سببا واحدا من هذه الاسباب المذكورة في هذا الدليل  
 يكفي في بيان تمذر احاطة احد الائمة بجميع السنة  
 واستحالتها عادة فكيف بها مجتمعة يؤيد هذا ويزيده بيانا

**الدليل السابع** وهو ما رواه ابن سعد في الطبقات عن  
 مالك قال لما حج المنصور قال لي عزمت على ان امر  
 بكتبك هذه التي وضعتها فتتسخ ثم أبعث الى كل مصر من  
 أعمار المسلمين منها نسخة وأمرهم ان يحملوا بما فيها  
 ولا يعتمدوه الى غيره فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فان  
 الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسمعا أحاديث ورووا  
 روايات وأخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا به فدع الناس  
 وما اختار أهل كل بلد منهم لانفسهم وفي رواية ان المنصور  
 قال له ضع كتابا في العلم تجمع الناس عليه فقال له ما  
 ينبغي يا أمير المؤمنين ان تحمل الناس على قول رجل واحد  
~~في شيء~~ ويصيب وانما الحق من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وقد تفرقت أصحابه في البلدان وقلد أهل كل بلد من  
 حار اليهم فاقر أهل كل بلد على ما عندهم وفي الحلية لابي  
 نسيم عن مالك قال شاورني هارون الرشيد ان يعلق الموطأ  
 في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فان



اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع  
وتفرقوا في البلدان وكل مصيب اه فهذا اقرار  
مريح من مالك بعدم علمه بجميع السنة وقد علل ذلك  
بما قرناه سابقا من تفرق الصحابة الراوين لها في البلدان  
وانتشارهم في الامصار واخذ اهل كل بلد عنهم ما تعلموا  
من السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وعملوا به .

وهذا العذر الذي ابداه مالك عذر معقول يؤيده الواقع  
ولذلك قبله الخليفتان ورجعا عما كان اعتزما عليه من  
حمل الناس على العمل بمذهب واحد وان صنيع مالك هذا  
ليدلنا على مقدار امانته العلمية وانصافه واعترافه بالحق  
اذ لم ينتهز هذه الفرصة لينشر رايه ويذيع مذهبه في سائر  
الاقطار يبريق السيوف وقوة السلطان وقد سأل الرشيد  
مالكا فقال لم نر في كتابك ذكرا لعلي وابن عباس فقال لم  
يكونا ببليدى ولم ألق رجالهما رواء الخطيب عن ابي بكر  
الزبيرى ومراد الرشيد انه لم يذكرهما ذكرا كثيرا والافى  
الموطأ أحاديث عنهما .

وجواب مالك عما قاله الرشيد دليل قوى ايضا على ان  
تفرق الصحابة في البلاد الاسلامية من الاسباب التي يعتمد  
معها الاحاطة بالسنة واقرار هذا الامام الذى كان من احفظ  
الائمة وأطولهم باعا وأكثرهم اطلاعا على السنة حتى قال  
فيه الامام الشافعى اذا جاء الاثر فمالك النجم كاف في  
ابطال دهموى المقلدين دال على كذبهم فيما يزعمون

الدليل الثامن ان الائمة كثيرا ما يتغيب اجتهادهم  
 فيرجعون عن قول الى غيره وهذا من الاداة الجلية على خلفاء  
 بعض الادلة عليهم وبيان ذلك ان الامام قد يحتج اما قاله  
 بظاهر آية أو حديث أو موجب قياس لظنه ان لا نص في  
 تلك المسألة ثم بعد ذلك يقف على نص خاص يقتضي على  
 الدليل الذي تمسك به فيرجع حينئذ عن قوله الى ما يقتضيه  
 النص فمن هنا ينشأ القولان والاقوال المتناقضة المروية عن  
 الامام حيث يروى عنه في المسألة الواحدة قول بالوجوب  
 وقول بالتحريم وآخر بالاباحة كما لا يخفى على من له ادنى  
 العلم بعلم الفقه .

هذا ان اتفق اطلاعه على النص المقتضى لرجوعه عما ذهب  
 اليه وقد لا يتفق له ذلك فيستمر على قوله الاول وهذا هو  
 الذي دهمى الامام الشافعي الى الرجوع عن مذهبه القديم الذي  
 أملاه بالمراق الى مذهب جديد وضعه بمصر حتى صار المذهب  
 القديم لا عمل به الا في مسائل قليلة لم ينص الشافعي  
 على رجوعه عنها بل قال علماء مذهبه ان قوله القديم لم  
 يبق قولاً له فلذلك لا تصح نسبته اليه الا على سبيل المجاز  
 وباسم ما كان عليه ففي شرح المذهب للنووي دل مسألة  
 فيها قولان للشافعي رحمه الله تعالى قديم وجديد فالجديد  
 هو الصحيح وعليه العمل لان القديم مرجوع عنه وقال ايضا  
 بعد هذا بتليل وقال بعض اصحابنا اذا نص المصنف  
 خلاف قوله لا يكون رجوعاً عن الأول بل يلازم له قولان قال

**الدليل الثامن** ان الائمة كثيرا ما يتفقد اجتهادهم فيرجعون عن قول الى غيره وهذا من الاداة الجلية على خلفاء بعض الادلة عليهم وبيان ذلك ان الامام قد يحتج اما قاله بظاهر آية أو حديث أو موجب قياس لظنه ان لا نص في تلك المسألة ثم بعد ذلك يقف على نص خاص يقتضي على الدليل الذي تمسك به فيرجع حينئذ عن قوله الى ما يقتضيه النص فمن هنا ينشأ القولان والاقوال المتناقضة المروية عن الامام حيث يروى عنه في المسألة الواحدة قول بالوجوب وقول بالتحريم وآخر بالاباحة كما لا يخفى على من له ادنى الامام بعلم الفقه .

هذا ان اتفق اطلاعه على النص المقتضى لرجوعه عما ذهب اليه وقد لا يتفق له ذلك فيستمر على قوله الاول وهذا هو الذى دهمى الامام الشافعى الى الرجوع عن مذهبه القديم الذى أملاه بالمراق الى مذهب جديد وضعه بمصر حتى صار المذهب القديم لا عمل به الا في مسائل قليلة لم ينص الشافعى على رجوعه عنها بل قال علماء مذهبه ان قوله القديم -م يبق قولاً له فلذلك لا تصح نسبته اليه الا على سبيل المجاز وباسم ما كان عليه ففى شرح المذهب للنووى دل مسألة ليها قولان للشافعى رحمه الله تعالى قديم وجديد فالجديد هو الصحيح وعليه العمل لان القديم مرجوع عنه وقال ايضا بعد هذا بتليل وقال بعض اصحابنا اذا نص المحدث عن خلاف قوله لا يكون رجوعا عن الاول بل يلاون له قولان قال

الجمهور وهذا غلط لأنهما كنصين للشارع تعارضا وتعذر الجمع بينهما يعمل بالثاني ويترك الاول ثم نقل عن امام الحرمين انه قال معتقدي ان الاقوال القديمة ليست من مذهب الشافعي حيث كانت لانه جزم في الجديد بخلافها والمرجوع عنه ليس بمذهب للراجع اه وقال في باب تحريم اوانى الذهب من شرح مسلم الصحيح عند اصحابنا وغيرهم من الاصوليين ان المجتهد اذ قال قولا ثم رجع عنه لا يبقى قولا له ولا ينسب له قالوا وانما يذكر القديم وينسب للشافعي مجازا وباسم ما كان عليه لا انه قول له الآن اه فتغير اجتهاد الائمة ورجوعهم عن كثير من اقوالهم امر معلوم لا يجادل فيه الا جاهل بما هو مدون في كتب الفقه ويكفي أن تعلم أن تغير اجتهادهم حمل علماء الاصول على عقد مسألة خاصة في كتب الاصول لبيان كيفية العمل في القولين المتعارضين المرويين عن الامام ونصوا على ما نقلناه عن النووي أننا من أن قولي الامام بالنسبة لمقلديه كالنصين المتعارضين بالنسبة للمجتهد فكما أن المجتهد يجب عليه العمل بالمتأخر منهما عند تعذر الجمع فكذلك المقلد يجب عليه ان يعمل بالمتأخر من قولي امامه .

فهذا دليل قاطع مشاهد مستمد من واقع تصرف الائمة في المسائل الاجتهادية على بطلان ما يزعمه المقلدون .

**الدليل التاسع** على بطلان دعواهم ان الاحاطة بجميع السنة لم تكن لاحد من الصحابة الذين عاشروا النبي صلى

الله عليه وسلم ولزموه مدة حياته ولم يفارقوه سفراً وحضراً  
وكانوا احرص الناس على الاقتداء به والتمسك بهديه وكان  
الوحي ينزل بين اظهرهم وبيانه يقع بمرأى منهم ومسمع  
بعيـث لو ادعى في حقهم أو حق بعضهم انه أحاط بجميع  
السنة لكان لهذا الا دعاء نوع قبول وله سبب معقول وعلة  
واضحة لان معاشرة شخص وملازمته حضراً وسفراً مع  
الدواعي الباعثة على معرفة ما جلى وخفى من أحواله = كما  
هو شأن الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم = لما يجعل  
الانسان على خبرة تامة بما يصدر عنه من قول وفعل  
ومع هذا فلا يمكن ان تجد أحداً من الصحابة قد أحاط  
بسنته صلى الله عليه وسلم بل ما من أحد منهم الا وقد خفي  
عليه بعضها حتى عمل أو أفتى بخلافها ومن تتبع ما جاء  
عنهم من هذا وجد ما لا يحصيه العد وما لا يأتي عليه الحصر  
ونقتصر هنا على ذكر بعض السنن التي خفيت على الخلفاء  
الراشدين الذين هم سادات هذه الامة وافضلها واعلمها  
بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وشؤونه وسنته .

فمن ذلك أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه مثل عن ميراث  
الجدة فقال مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في  
سنة رسول الله من شيء فارجمني حتى أسأل الناس فسأل  
الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اعطاها السدس فقال هل معك غيرك فقال محمد بن  
مسleme الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذ

لها رواه احمد وابو داود والترمذى وابن ماجه عن قبيصة  
 ابن ذؤيب، ومن ذلك انه خفي عليه ان الشهيد لا دية له حتى  
 اعلمه به عمر فرجع الى قوله كما رواه البخارى في صحيحه  
 ومن ذلك انه احتج لما رآه من قتال مانعي الزكاة بالقياس  
 حيث قال والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فرد  
 المختلف فيه الى المتفق عليه لان قتال الممتنع من الصلاة كان  
 مجعما عليه بين الصحابة وكانت حجة عمر في مناظرته لأبي  
 بكر هي قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس  
 حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله  
 ونفسه الا بحقه وحسابه على الله ومناظرتها في هذه المسألة  
 ثم رجوع عمر الى ما رآه ابو بكر مخرجة في الصحيحين  
 وغيرهما من كتب السنة وهي دالة على ان الاحاديث الصحيحة  
 القاضية بأن مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها لم تبلغ الصديق  
 ولا عمر ولو بلغتهما لما خالف عمر ولا احتج أبو بكر بالقياس  
 فمن الاحاديث القاضية بقتال مانعي الزكاة ما أخرجه البخارى  
 ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا  
 اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا  
 الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم الا بحق الاسلام  
 وحسابهم على الله ومنها ما أخرجه البخارى ومسلم والنسائي  
 من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله

ويؤمنوا بي وبما جئت به فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم  
واموالهم الا بحقتها وحسابهم على الله واخرج مسلم والنسائي  
من حديث جابر بن عبد الله نحوه وفي الباب احاديث .

وخفي على عمر حكم دخول محل الطاعون والفرار منه  
حتى اخبره عبد الرحمن بن عوف بالسنة فانه لما خرج الى  
الشام وقدم سرخ لقيه ابو عبيدة بن الجراح واصحابه  
فاخبروه ان الطاعون بالشام فاستشار المهاجرين الاولين  
الذين معه ثم الانصار ثم مسلمة الفتح فآشار عليه كل بما  
راه ولم يخبره احد بسنة حتى جاء عبد الرحمن بن عوف  
وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي علما في هذا  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا كان بأرض  
وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه واذا سمعتم به بأرض فلا  
تقدموا عليه والحديث بطوله رواه البخاري ومسلم في  
صحيحهما .

وخفي على عمر ايضا تيمم الجنب فقال لو بقي شهرا لم  
يصل حتى يفتسل مع ثبوت الاحاديث بالتيمم للجنب فمنها  
حديث عمران ابن حصين قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في سفر فصلى بالناس فاذا هو برجل معتزل فقال ما منعك ان  
تصلي قال اصابتنى جنابة ولاماء قال عليك بالصعيد فانه  
يكفيك رواه البخاري ومسلم وغيرهما ومنها حديث ابي ذر  
قال اجتويت المدينة فامر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بابل فكنت فيها فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت هلك

ابو ذر فقال ما حالك فقلت كنت أتعرض للجناية وليس  
قربى ماء فقال ان الصعيد ظهور لمن لم يجد الماء عشر  
سنين رواه احمد وابو داود والنسائي وابن ماجة والحاكم  
والدارقطني وصححه أبو حاتم وغيره .

وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة وكان يهوى  
المحرم عن التطيب قبل الاحرام وقبل الافاضة الى مكة بعد  
رمي جمرة العقبة ووافقه في ذلك جماعة من الصحابة  
ولم يبلغهم حديث عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لاحرامه قبل ان يحرم ولعله قبل ان يطوف بالبيت  
رواه البخارى ومسلم وابو داود والنسائي وخفي عليه امر  
الاستئذان حتى أخبره به أبو موسى الأشعري وابو سعيد  
الخدري كما فى صحيح البخارى ومسلم وغيرهما عن أبي  
سعيد الخدري قال كنت جالسا بالمدينة في مجلس الانصار  
فاتانا أبو موسى فزعا قلنا ما شأنك قال ان عمر أرسل الى  
ان آتية فأتيت بابه فسلمت ثلاثا فلم يرد علي فرجعت فقال  
ما منعك ان تأتينى فقلت اني اتيتك فسلمت على بابك ثلاثا  
فلم يردوا على فرجعت وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع فقال عمر  
اقم عليه البينة والا أوجعتك امنكم احد سمعه من النبي  
صلى الله عليه وسلم! فقال أبي بن كعب لا يقوم معه الا اصفر  
القوم فكنت اصفر القوم فقمتم معه فأخبرت عمر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ذلك قال النووى فى شرح مسلم



معنى كلام أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه الإنكار على عمر  
 في إنكاره الحديث وأما قوله لا يقوم معه إلا أصفر القوم  
 نعمناه أن هذا حديث مشهور بيننا معروف لكبارنا وصغارنا  
 حتى أن أصغرنا يحفظه وسمعه من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أنه وخفي على علي نسخ النهي عن أكل لحوم الإضاحي  
 وإدخالها بعد ثلاث فكان يقول بتحريم ذلك مع ثبوت نسخه  
 في أحاديث كثيرة منها حديث سلمة بن الأكوع قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحى منكم فلا يصبح بعد  
 ثلاثة وفي بيته منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا  
 رسول الله نفعل كما فعلنا في العام الماضي قال كلوا واطعموا  
 وادخروا فإن ذلك العام كان بالناس جهد فآردت أن تميزوا  
 فيها رواه البخاري ومسلم ومنها حديث عائشة رواه البخاري  
 ومسلم ومنها حديث جابر رواه البخاري ومسلم أيضا وفي  
 الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة وخفي عليه أن عدة  
 المتوفى عنها إذا كانت حاملا وضع حملها فأفتى هو وابن  
 عباس وغيرهما بأنها تعتد بأبعد الأجلين ولم تبلغهم سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيعة الأسلمية حيث  
 افتأها النبي صلى الله عليه وسلم بأن عدتها وضع حملها كما  
 في صحيح البخاري ومسلم عن أم سلمة أن امرأة من أسلم  
 يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبلى  
 فخطبها أبو السنابل بن بكمك فأبى أن تنكح فقال والله  
 ما يصلح أن تنكحي حتى تمتدى آخر الأجلين فمكثت قريبا  
 من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم

فقال انكحني وفي رواية للبغاري عن المسور بن مخرمة ان سبيحة  
 الاسلامية نكحت بعد وفاة زوجها بليال فجاءت الى النسي (امر)  
 فاستلثته ان تتكح فانذ لها واقتى هو وجساعة من الصحابة  
 بان المفوضة اذا مات عنها زوجها فلا مهر لها ولم تعلمهم  
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه بان لها مهر  
 مثلها ففي مسند احمد وسنن ابي داود والنسائي والترمذي  
 عن علقمة عن ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة  
 ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود  
 لها مثل صدق نساؤها وعليها المدة ولها الميراث فقام معقل  
 بن سنان الاسلمي فقال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في بروع بنت واشق مثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود .

وقال هو وابن عباس وابن عمر لا يجوز للمحرم اكل  
 صيد البر ولو لم يحد من اجله مع ثبوت السنة باهاحة اكله  
 للمحرم اذا لم يحد له كما في صحيح البغاري وسلم عن ابي  
 قتادة الانصاري في قصة صيده الحمار الوحشي وهو غير محرم  
 قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه وكانوا محرمين  
 هل منكم احد امره او اشار اليه بشيء فقالوا لا فقال فكادوا  
 ما بقي من لحمه وفي رواية احمد وابن ماجه باسناد جيد  
 زيادة وهي قوله انما حدته له وانه امر اصحابه بما كلون ولم  
 يأكل منه حين اخبرته اني اصطدته له والخرج احمد وابو  
 داود والنسائي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم  
 من جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صيد البر حلال  
 وانكم حرم ما لم تصيدوه او يحد لكم وفي الباب عن طلحة

رواه احمد ومسلم والنسائي وعن رجل من بهز رواه مالك في الموطا واحمد والنسائي وخفى على عثمان وعائشة وابن عباس وجابر وجماعة من الصحابة قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بان المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت الموت حتى اخبرت عثمان بهذه السنة فريضة بنت مالك فقضى بها بعد ذلك ففي مسند احمد وسنن ابي داود والنسائي والترمذي وابن ماجة وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم عن فريضة بنت مالك أن زوجها خرج في طلب أعبد له فقتلوه . قالت فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى أهلي فان زوجي لم يترك لي مسكنا يملك ولا نفقة فقال نعم فلما كنت بالحجرة ناداني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتددت فيه اربعة اشهر وعشرا قالت وارسل الى عثمان فأخبرته فقضى به بعد ذلك صحح هذا الحديث جمع من الحفاظ واعله ابن حزم وعبد الحق تبعاه بما هو متعقب وكان يرى اباحة اكل الصيد للمحرم ولو صيد له فروى عنه ابن حزم باسناد صحيح انه كان يصاد له الوحش على المنازل ثم يذبح فيأكله وهو محرم سنتين من خلافته ثم ان الزبير كلمه فقال ما ادرى ما هذا يصاد لنا ومن اجلنا لو تركناه فتركه وهذا دال على انه لم يكن عنده ولا عند الزبير علم بالسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم في تحريم اكل الصيد على المحرم اذا صيد لاجله كما في حديث ابي قتادة الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما وقد تقدم وحديث جابر بن عبد الله

الذى رواه احمد وابو داود والترمذى والنسائى وغيرهم وقد  
تقدم ايضا .

وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة في تحريم اكل  
الصيد على المحرم مطلقا لا كنها مقيدة بحديث ابى قتادة  
وحديث جابر المتقدمين جمعا بين الاحاديث المختلفة .

واكل عثمان من الصيد الذى صيد لاجله مدة سنتين من  
خلافته دال على انه لم تبلفه الاحاديث المطلقة التى قاز  
بمقتضاها على وغيره على ما نقلناه سابقا ولا الاحاديث  
المقيدة اباحة اكله للمحرم بما اذا لم يعد له وقد روى مالك  
في الموطا عن عبد الرحمن بن عامر قال رايت عثمان بن  
عفان بالمرج وهو محرم اتى بلحم صيد فقال لا صحابه كلوا  
فقالوا اولا تأكل انت فقال انى لست كهيتكم انما صيد من  
اجلى .

وهذا الاثر يؤيد الاثر الذى رواه ابن حزم ونقلناه عنه  
انفا فكلاهما يدل على رجوع عثمان عن رايه انذى استمر  
عليه سنتين من خلافته كما في رواية ابن حزم غير ان ابن  
حزم قال ان رجوعه ليس عن دليل عنده بل رجوعه عنه كان  
عن رأى واستحسان واحتج لما قاله بما جاء في الاثر السابق  
نقله عنه من قول الزبير لعثمان ما ادرى ما هذا يصارنك ومن  
اجلنا لو تركناه فتركه ولاكن ما قاله ابن حزم خطأ ظاهر  
والصواب ان سبب رجوعه عن رايه هو ما روى من انه اهدر  
له صيد كان قد صيد لاجله فهم باكله فاعبره على ان النسبي

صلى الله عليه وسلم رد لحما اهدى له لرجوعه كان عن دليل  
 كما يفيد هذا الاثر الذى ذكره ابن تيمية في رفع المذم  
 لا من رأي واستحسان كما قال ابن حزم اذ ليس من المقول  
 ان يرجع عثمان عن رأيه الذى استمر عليه مدة سنتين  
 لمجرد كلام الزبير وتنبيهه الذى لم يؤيده بأي دليل يوجب  
 الرجوع عن رأى دان به وعمل بمقتضاه هذه المدة الطويلة  
 لولا ان اخبره علي بالسنة الدالة على تحريم ذلك على المحرم  
 اما ما يفيد الاثر الذى رواه ابن حزم من رجوعه عندما  
 كلمه الزبير وقال له لو تركناه فان الظاهر ان الزبير لم  
 يكلمه ولم ينبهه على تركه الا بعد ان اخبره علي بالسنة  
 لرجوعه كان سابقا عن تنبيه الزبير لكن اتفاق تنبيه الزبير  
 له على تركه عند رجوعه عن رأيه للسنة التى اخبره بها  
 علي هو الذى حمل الراوى الذى روى الاثر الذى ذكره ابن  
 حزم على فهم ما فهمه من رجوعه عن رأيه لمجرد كلام الزبير  
 المارى من الحجة فافتر ابن حزم بما فهمه الراوى بسبب  
 الاتفاق الذى اشرنا اليه فادعى ان رجوعه انما هو رأى منه  
 واستحسان ليتم له ما ذهب اليه من جواز اكل المحرم الصيد  
 الذى صيد لاجله وقد علمت ان ما قاله لا دليل عليه سوى ما فهمه  
 الراوى لذلك الاثر وهذا كله بحث في سبب رجوعه عن رأيه  
 والا فغفاء السنن الدالة على تحريم اكل المحرم من الصيد  
 الذى صيد لاجله عليه امر مقطوع به كما بيناه بدليله فما  
 تقدم . هذا قل من كثر مما خفى على الخلفاء الراشدين

اوردها له، فلو كان ذلك على غيره مما لم يورده هنا والا فليس  
 بغيرها ما عدا ما علموا به، وعلى غيره من الضعفاء من المسلمين  
 التي عداوا او افقتوا بخلافها لعدم علمهم بها لذبحنا ما يمتلا  
 وثقاها بغيرها وقد ثبتت شرعت في جمع ذلك أثناء قراءته  
 للمحلي لاضحه الى ما اقف عليه في غيره من كتب السنة وكتب  
 الخلاف واجمل ما يقع لي من ذلك وثقاها خاصا بهذه المسألة  
 يكون مفيدا في بابها غير ان التقاضي بجمع الاحاديث التي  
 مخالفا بعض الأئمة وهي صحيحة لا معارضة لها أخرى من  
 الماضي فيما كنت شرعت فيه واذا من الله تعالى باتمام  
 كتابي الاعلام، بما خالف فيه الأئمة السنة الصحيحة من  
 الأحكام فاني ما جرد العزم لاتمام ما شرعت فيه نسأل الله  
 سبحانه ان يطلع عنا الموانع .

والمقصود هو انه اذا ثبت خلف السنن على سادات هذه  
 الأمة وفضلها واعلمها بأمور رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلطته مع ملازمهم له وحرصهم كل الحرص على معرفة  
 سنة للاقداء به فيها والقضاء عديمه واتباع أثره كما هو  
 معلوم لكل ذي خبرة بأحوالهم وسيرهم فخطاؤها على الأئمة  
 الدين هم أنقص منهم فضلا وأقل علما مع بعد عهدهم عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أول وأجدر بالضرورة لدى كل  
 عالِم .

الدليل العاشر على بطلان دعواهم ما ثبت وصح عن كل  
 واحد من الأئمة من الوصية بعرك قوله واتباع السنة اذا

كان قوله مخالفا لها فقد صحت عنهم كلهم هذه الوصية بروايات متعددة والألفاظ مختلفة وتواتر نقلها بين عامة الناس وخاصتهم واستوى فى العلم بها عالمهم وجاهلهم . وهذه الوصية برهان قاطع على خفاء بعض السنن عليهم لا ينازع فى دلالتها عليه الا جاهل بدلالة الألفاظ على معانيها لانها اعتراف واقرار منهم بذلك بلغ فى الوضوح مبلغ البدهيات التي يعجز القلم عن شرحها ويكل اللسان عن بيانها اذ ليس بعد الضرورة والبديهة شرح وبيان اذ لو كانوا محيطين بالسنة كلها عالمين بجليها وخفيها كما يزعم المقلدون لكانت هذه الوصية مناقضة المناقضة التامة لمدلولها المطابقي واللازم باطل قطعاً ومن الجلي الذى لا يجادل فيه عاقل انه لو كان الامر كما يزعم المقلدون لكان عكس هذه الوصية هو الصحيح المعقول المطابق للدعوى وهو ان يقول الائمة اذا كان قولنا مخالفا للسنة فلا تتركوه لانا لم نخالفها الا لدليل فمثل هذه الوصية هي التي تطابق دعوى المقلدين وتؤيدها كما هو واضح وحيث عدلوا عنها وامروا بعكسها فقالوا اذ كان قولنا مخالفا للسنة فاتركوه واعملوا بالسنة دل ذلك دلالة قاطعة على أنهم كانوا عالمين متحققين بخفاء كثير من السنن عليهم وان احاطتهم بها امر متعذر فلماذا ادوا ما على عاتقهم من الامانة العلمية ونصروا اتباعهم وبيّنوا لهم ذلك حتى لا يخالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمادا على هذه الشبهة الواهية التي

تمسك بها جهلة المقلدين رغم تبرؤ الأئمة منها بأصرح  
عبارة وأوضح بيان كما رأيت في وصيتهم .

ولئن خالف هذه الوصية وتجاهلها أهل الجهل والعناد من  
المقلدة لقد عمل بها واهتدى بها إلى الحق العقلاء المنصفون  
من اتباعهم فردوا كثيرا من أقوالهم المخالفة للسنة لما من  
مذهب من المذاهب الأربعة إلا وفيه جماعة من المنصفين الذين  
كانت لهم معرفة بالحديث وإطلاع على مدارك أقوال إمامهم  
أدركوا بها حقيقة وصيته ومطابقتها للواقع فحرصوا على  
تنفيذها وتطبيقها على كل ما هو مخالف للحديث من أقواله  
حتى إن أصحاب الشافعي اتخذوا هذه الوصية قاعدة من  
قواعد المذهب بنوا عليها مسائل كثيرة واعتبروها من مذهب  
الشافعي لموافقتها للحديث وإن لم يكن فيها نص من الشافعي  
كما ردوا بها كثيرا من أقواله المخالفة للحديث عملا بقوله  
إذا صح الحديث خلاف قلبي فهو مذهبي واليك ما  
قاله إمامان من أئمة مذهب الشافعي في شأن هذه الوصية  
لتعلم كيف نظر العلماء الذين لهم الدراية التامة بالسنة  
والفقه والأصول وغيرها من العلوم الشرعية إلى وصية  
إمامهم واعتبروها دليلا قاطعا على خفاء بعض السنن عليه  
وكيف نبذها جهلة المقلدين الذين لا خبرة لهم بالسنة  
والفقه وراء ظهورهم كأنها لم تصدر من الأئمة الذين  
يقلدونهم فلا الحق اتبعوا ولا بوصيتهم عملوا قال الإمام  
النووي في مقدمة شرح المذهب عن الشافعي رحمه الله تعالى



انه قال اذا وجدتم فى كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا قولى وروى عنه اذا صح الحديث خلاف قولى فاعملوا بالحديث واتركوا قولى او قال فهو مذهبي وروى هذا المعنى بالفاظ مختلفة وقد عمل بهذا اصحابنا في مسألة التثويب واشتراط التحلل من الاحرام بعذر المرض وغيرهما مما هو معروف في كتب المذهب وقد حكى المصنف ذلك عن الاصحاب فيهما وممن حكى عنه انه افتى بالحديث من اصحابنا أبو يعقوب البويطى وابو القاسم الداركي وممن نص عليه ابو الحسن الكيا الطبرى في كتابه في اصول الفقه وممن استعمله من اصحابنا المحدثين الامام أبو بكر البيهقي وآخرون وكان جماعة من متقدمي اصحابنا اذا راوا مسألة فيها حديث ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث وأفتوا به قائلين مذهب الشافعي ما وافق الحديث ولم يتفق ذلك الا نادرا ومنه ما نقل عن الشافعي فيه قول على وفق الحديث وهذا الذى قاله الشافعي ليس معناه ان كل أحد راي حديثا صحيحا قال هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره وانما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد فى المذهب على ما تقدم من صفته او قريب منه وشرطه ان يغلب على ظنه ان الشافعي رحمه الله تعالى لم يقف على هذا الحديث او لم يعلم صحته اهـ وقال الامام تقي الدين السبكي في رسالته التي شرح فيها نزل الشافعي اذا صح الحديث فهو مذهبي ما ملخصه يمتار

انشافى عن مائر العلماء بأنه علق القول بالحديث على  
 صحته فاذا صح كان قائلاً به وجازت نسبته اليه وفي كره  
 الشافعي هذا فوائد قد امتاز بها احداها الفائدة ائسى  
 قدمناها من جواز نسبته اليه وفيها ثلاثة أشياء احدها  
 مجرد نقله عنه والثاني انه اذا أراد أحد تقليده فيه جاز  
 له ذلك اذا كان ممن يجوز له التقليد والثالث اذا كان  
 العلماء كلهم الا انشافى على مقتضى حديث والشافعي  
 بخلافه لعدم اطلاعه عليه فاذا صح الحديث صارت المسألة  
 اجماعية كأنه لم يكن خالف فيها الشافعي ويبين بالحديث  
 أن قوله مرجوع فيه أولاً حقيقة له فلا ينسب اليه بل  
 ينسب اليه خلافه موافقة لبقية العلماء فيكون اجماعاً  
 فينقض قضاء القاضي بخلافه لمخالفة النص والاجماع ونو  
 اتفق ذلك لغير الشافعي ممن لم يقل مثل قوله كان نقض  
 قضاء القاضي لمخالفة النص فقط لا لمخالفة الاجماع .

وما ذكره التقي السبكي من امتياز الشافعي عن سائر  
 العلماء فانما يرجع الى كون الشافعي علق القول بالحديث  
 على صحته كما هو صريح في كلامه وليس راجعاً الى وصيته  
 بالعمل بالحديث المخالف لقوله كما قد يتوهم من كلام التقي  
 السبكي لان الوصية بالعمل بالحديث ثابتة عن كل واحد من  
 الائمة كما تقدم وامتياز الشافعي عن أبي حنيفة ومالك  
 بهذا الاعتبار جلي واضح لانه لم يشترط في العمل بالحديث  
 الا ثبوته وصحته وعدم معارضة حديث آخر له فاذا صح ولم

يكن له معارض من السنة فالعمل به واجب عنده ويشارده في هذا الامام احمد فانه لم يشترط في العمل به الا ما اشترطه الشافعي من صحته وعدم معارضة حديث اخر له اما ابو حنيفة ومالك فقد بنى كل واحد منهما مذهبه على اصول خالف الحديث الصحيح من اجلها كما هو معروف في اصول الفقه وقد عاب عليهما علماء وقتهما فمن بدمهم مسلكتهما هذا وانتقدوه أشد الانتقاد وبينوا فساد تلك الاصول وعدم صلاحيتها لمعارضة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يروي الغليل ويشفي العليل .

ومن وقف على ما كتبناه في نقض هذه الاصول في مقدمة كتابنا الاعلام تيقن ان معارضة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بها باطللة فاسدة عقلا وشرعا وعادة كما سيتيقن عندما يقف على ما حررناه هناك ان بعض الاصول المنسوبة لابي حنيفة التي خولف بسببها كثير من الاحاديث الصحيحة في مذهبه لم يقل بها نصا وتصريحا وانما اخذت من بعض تصرفاته في المسائل الفقهية التي راعى فيها الزمان والمكان وحال السائل مما لا يصح معه بحال من الاحوال ان يجمل ما اخذ من تصرفه قاعدة عامة مطردة وكذلك القول فيما جاء من مالك من رده بعض السنن الصحيحة سدا للذريعة امر معذور كان من الممكن وقوعه في زمانه ومن اهل وقته مما لا يصح مع ملاحظته بقاء المنع من العمل بالحديث مستمرا بعد زمانه لارتفاع العلة التي من اجلها منع مالك

من العمل بالحديث والعلم المعلق على علة يرتفع بازتماعه  
 قلعاً وهذا كان من جهل المقلدين عدم ملاحظة ما ذكرنا  
 من اعتبار الزمان والمكان واحوال أهلها وتطبيق ما كان  
 مالك فى عدم القول بموجب بعض الاحاديث من خشية  
 اعتقاد وجوب ما دلت عليه كما جاء عنه فى صيام ستة ايام  
 من شوال الثابت بالاحاديث الصحيحة أقول من الخطأ البين  
 تطبيق هذه العلة انتى كره مالك من أجلها صيام ستة ايام  
 من شوال على ما بعد زمانه حتى يقال ان صيامها مكروه  
 فى مذهب مالك لانا نعلم بالضرورة ان مالكا كان يعلم  
 علم اليقين ان هذه العلة لو عمل بها على اطلاقها لكانت دالة  
 على كراهة فعل كل سنة اذ ما من سنة من السنن المؤكدة  
 كركعتي الفجر والوتر وغيرهما الا وتنطبق عليها هذه العلة  
 وذلك يؤدى الى محوما يسمى سنة ومستحبا من الشريعة  
 الاسلامية وهذا امر لا يجهل احد انه بلغ فى الفساد والبطلان  
 مبلغا لا يخفى على عاقل فضلا عن امام مثل مالك اذا فلا بد  
 ان مالكا قال بكراهة صيام ستة ايام من شوال وعللها  
 بما ذكرنا لاعتبارات خاصة دعتة للقول بذلك (x) كان  
 يكون قد رأى من أهل زمانه من اعتقد وجوب صيامها

(1) قال العلامة المطلع ابو سالم العياشى فى رحلته ان ما هذا سبيله من  
 المكروهات لا يعبا به المحققون اذ اصبحت به الاحاديث سيما مع انتفاء  
 العلة فلو اطرد ذلك لادى الى ترك السنن كلها او غاليتها المداوم عليها  
 لان المداومة عليها ذريعة الى ذلك وانما قال الامام بذلك فى مسائل  
 قليلة لعارض فى وقت اقتضى ذلك ثم ذكر سبب كراهة مالك صيام  
 ستة ايام من شوال وعلله بما لا يخرج عما قرره وانتظر تمام كلامه  
 فانه نفيس جدا اه مؤلفه

ثم ادركهم من بعده اسقاد وجوبها اولى من مصحة فعلها  
 وهذا القول هو ذل ما جاء عنه من القول بكراهة ما صحت  
 اليه بالتحريم وغال الجماعة بهذه العلة هذا ما لا يجوز  
 ان يحمل على غيره ما جاء عنه من القول بكراهة ما جاءت  
 اليه الصحيحة بالترغيب في فعله ولكن المقندين ائمه  
 الاعطاءهم ما ذلرناه يتقواون على مالك ما هو منه برىء وم  
 يرد بهما على ان هذا انما هو ايضاح وبيان لمراد مالك  
 وفعله وابداء لعارده والا فان هذا الاصل باطل في نفسه  
 لا يصح ان يرد به ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من  
 الذريعة التي الفاها الشارع ولم يعتبرها لا يجوز اعتبارها  
 ولا يصح النظر فيما تؤدي اليه لان الغاء الشارع لها صيرها  
 لغير معتبرة فلا معنى لرد الاحاديث الصحيحة لاجل سدها  
 هذا هو ما اتفق العلماء على انكاره ونازعوا فيه مالك والا  
 فساد الذريعة التي تؤدي الى معذور قطعاً ولم يرد عن  
 الشارع ما يدل على عدم اعتبارها فدها امر متفق عليه  
 في سائر المذاهب لا يختص به مالك عن غيره على ما هو  
 مقرر في اصول الفقه وهذا بحث يجزنا اخوض فيه وتحقيقه  
 الى الخروج عن موضوع بحثنا وقد اطلت الكلام فيه وبينت  
 اسناد الامل مما ينسب عليه ابو حنيفة ومالك مذهبهما  
 اعالمنا الحديث الصحيح من اجله واقمت على ذلك من الادلة  
 العقلية والنقلية ما لا يستغني عن الاطلاع عليه غيور على  
 السنة النبوية الاصل الثامن اشرعنا المحمدية في مقدمة كتابي

الذى تقدم ذكره والمقصود هنا هو بيان ان وصية الائمة  
باتباع الحديث وترك العمل بقولهم اذا كان مخالفاً  
من اقطع الادلة واسطع البراهين على خفاء بعض السنن  
عليهم وعلى كذب دعوى المقلدين والا لم يكن لوصيتهم معنى  
ولا فائدة ولا ثمرة واللازم باطل قطعاً فالملزوم مثله .

فهذه عشرة أدلة كلها تدل دلالة قاطعة على بطلان ما  
زعمه المقلدون وتنقض نقضاً صريحاً واضحاً دعواهم العارية  
عن أى سند يؤيدها ويقويها تلك النصوص التى نقلناها عن  
العلماء أئمة الفقه والحديث والاصول الذين هم أعلم بحال  
الائمة من كل جاهل لا علم له بحالهم ولا بمداركهم ومسالكهم  
في الاجتهاد والله سبحانه وتعالى يهدينا لسبيل الرشاد، وكان  
الفراغ من جمع هذه الرسالة زوال يوم الجمعة الثاني عشر  
من ربيع الثاني سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف .

